دراسة تؤكد على أهمية تنظيم عمل إدارة المراجعة الداخلية في جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة

■ «كتب/ منصور شايع

شددت دراسة اقتصادية حديثة على أهمية تنظيم عمل إدارة المراجعة الداخلية في جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط وفقا لما تم اقتراحه في إطار مشروع إعادة هيكلة الرقابة الداخلية واستكمال كل اللوائح والأدلة المنظمة لأداء هذه الوحدات وكذا إعادة تصميم هيكل تلك الوحدات بما يتفق مع القرار ومنح تلك الإدارات الصلاحيات الكاملة والمحددة .مطالبة بضرورة الاهتمام بالدعم والحماية وتقديم الحوافز للعاملين في إدارة المراجعة الداخلية بما يساعدهم على القيام بمهامهم وصلاحياتهم بالكفاءة والفعالية المطلوبة .

وأكدت الدراسة على أهمية تدريب العاملين بإدارة المراجعة الداخلية وصقل قدراتهم ومهاراتهم العملية في مختلف جوانب العمل المالية والإدارية والقانونية والفنية ليتمكنوا من القيام باختصاصاتهم بالشكل المطلوب، وأن يقوم عمل وحدات المراجعة الداخلية على الأسس والمعايير المتعارف عليها من حيث الاستقلالية التامة والموضوعية والحيادية في أداء اختصاصاتها ،التخطيط السليم لمختلف أعمالها بالاتفاق مع الإدارة العليا «الوزير،المدير العام» ،وأن يقوم نشاطها على أساس التقييم والمساهمة في تقييم مختلف الأنشطة بما فيها تحسين إدارة المخاطر والضوابط الرقابية ،التوثيق المناسب لمختلف الأعمال وإيجاد نظام معلوماتي شفاف لأداء إدارة المراجعة الداخلية ،تقديم التقارير لرئيس الوحدة مع متابعة التوصيات الواردة فيها .

وأشارت الدراسة إلى أن معايير التدقيق الداخلي تعتبر وسيلة للحكم على أداء شخص لعمل معين وتتميز بقابلية التطبيق وأنها مرنة وتواكب التطور كما أنها وسيلة للقياس والحكم ومتفق عليها من خلال الالتزام بتطبيقها بحسب القانون أيضا نموذج يسترشد به الشخص أثناء العمل والقيام بالواجبات.

موضحة أن المعايير تهدف إلى توضيح المبادئ والأسس التي يجب الالتزام بها أثناء عملية التدقيق الداخلي ووضع إطار زمني لإنجاز وإثراء نشاط التدقيق وعمل أسس لقياس أداء المدقق الداخلي وتحسين أداء الإدارة .

وأضافت: إن معايير إدارة المراجعة والتدقيق الداخلي تطورت حتى أصبحت تشمل معايير الوصفة والتي تهتم بشخصية المدقق وصفات إدارة المراجعة الداخلية ومعايير أداء تحدد وتصف نشاط المراجعة الداخلية وكيفية أداء عملية التدقيق بحيث يمكن قياسه، إضافة إلى معايير تطبيقية وهي التي تميز بين النوعين السابقين حسب طبيعة عملية النشاط التوكيدي أو الاستشاري ويلحق بهذه المعايير إرشادات أو أدلة تفسر المعايير أو تشرح آلية تطبيق المعايير.

ولفتت الورقة إلى أن المعايير الوصفية تشمل الاستقلالية والموضوعية والاستقلال الإداري وموضوعية الأفراد والانحراف عن الموضوعية والاستقلال والكفاية والعناية المهنية ، لافته إلى أن المعايير الوصفية تهتم بجودة أداء إدارة المراجعة الداخلية سواء أثناء وضع برامج وخطط المراجعة أو متابعة أداء المدققين والاهتمام بالتطور المستمر وذلك عن طريق تقييم رقابة الجودة والتقييم الداخلي لأداء المدققين ولالتزام بمعايير التدقيق والإفصاح عن عدم الالتزام بمعايير التدقيق.

وبحسب الدراسة فإن معايير الأداء تشمل التخطيط والموافقة على الخطة وإدارة الموارد والسياسات والإجراءات والتعاون والتنسيق والتقديم إلى الإدارة العليا ، وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية والتحكم ، إضافة إلى تحديد المعلومات وتحليل وتقييم المعلومات وتسجيلها والإشراف على المهمة ، ومعايير توصيل التقرير ونوعية . وقالت : أما مراجعة الإنجاز فيهتم بمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، كما أن معيار قبول الإدارة للمخاطر فيهتم بتحديد مسئولية الإدارة حول عدم الأخذ بتوصيات المدقق وما يترتب على ذلك من مخاطر نتيجة لذلك و الإجراءات التي يتخذها المدقق في مثل هذه الحالة .

«دورة تدريبية للمراجعين الداخليين في وحدات الجهاز الإداري للدولة «أرشيف»

دراسة حديثة تكشف عن تهرب ضريبي كبير في اليمن

■ «كتب/عبدالله الخولاني

كشفت دراسة حديثة عن استمرار الجمود النسبي للنظام الضريبي، إذ تراجعت الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية (ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة) في إجمالي الموارد العامة للدولة من (٢٩,٦٪) عام ٢٠٠٤م إلى (٢٥,٦٪) وحوالي (١٨,٤٪) فقط في العامين التاليين (٢٠٠٥-٢٠٠٦م)، لترتفع إلى حوالي (٢٢,١٪) لتنخفض مرة أخرى إلى (١٨,٦٪)

وأشارت الدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل إلى أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي (٧,٥٪) كمتوسط سنوي خلال الأربع السنوات الماضية إذ تراوحت هذه النسبة بين (٦,٨٪) و(٨,٦٪)، مقارنة بنسبة تتراوح بين (١٥٪- ٢١٪) في الدول النامية والأقل نمواً، الأمر الذي يشير إلى وجود نسبة تهرب ضريبي تمثل على الأقل (٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

وقالت أن انخفاض مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الموارد العامة للدولة وكذلك انخفاض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي يوضح مدى الاختلال العميق في الموازنة العامة، مع الأخذ في الاعتبار أن الإيرادات الضريبية تتسم عادة بالاستمرارية والاستقرار النسبي، وفي الوقت نفسه تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية التي يمكن للدولة استخدامها لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية.

تأهيل ٢٨ مشاركاً في مجال إعداد المشاريع بحجة

■ «حجة / سبأ

بدأت بمحافظة حجة أمس دورة تدريبية في مجال إعداد المشاريع وتدبير التمويل، تنظمها اللجنة المجتمعية التابعة لبرنامج بدائل لعمل الأطفال عبر التعليم والخدمات المستدامة، بتمويل منظمة (سي اتش إف) الأمريكية.

وتهدف الدورة على مدى يومين إلى تعريف ٢٨ مشاركا ومشاركة بكيفية إعداد دراسات المشاريع التنموية، وكيفية البحث عن مصادر التمويل، وإمكانية خلق شراكة واسعة تساهم في استدامة البرنامج بعد انتهاء فترة عمل المنظمة، فضلا عن المهام المناطة بالجهات المشاركة في عمل البرنامج، وتطوير آلية عملها بما يكفل تحقيق الأهداف العامة للبرنامج التي تركز على مكافحة عمل وتهريب الأطفال وإعادة المتسربين عن التعليم.

وفي الافتتاح أكد محافظ حجة فريد أحمد مجور أهمية استدامة البرنامج لما له من مشاركة فاعلة في مكافحة عمل وتهريب الأطفال وكذا دوره في مجال مكافحة التسرب عن التعليم في أوساط الطلاب والفتيات.

مشيدا بدعم منظمة سي إتش إف الأمريكية والجهات ذات العلاقة في إنجاح أنشطة البرنامج بالمديريات المستهدفة بالمحافظة، منوها بأهمية تمديد المنظمة عملها في دعم البرنامج الذي حقق نجاحا ملموسا على صعيد الواقع العملي.

ندوة تعريفية عن نظام الدفع المسبق في المؤسسة العامة للكهرباء

■ «الثورة/خليل المعلمي

نظمت المؤسسة العامة للكهرباء أمس ندوة تعريفية عن نظام الدفع المسبق بمشاركة المجموعة اليمنية للتجارة والاستثمار بحضور عدد من المسؤولين في وزارة الكهرباء والطاقة والمؤسسة العامة للطاقة.

وأوضح المهندس خالد راشد المدير العام للمؤسسة العامة للكهرباء عن أهمية هذه الندوة كونها تقدم فكرة عن نظام الدفع المسبق في الكهرباء وطريقة عمله وأهميته لمؤسسة الكهرباء والمشتركين بشكل عام.

وأشار إلى أن المؤسسة قد بدأت بتطبيق هذا النظام عن طريق مشروع نظام الدفع المسبق (أ) والذي تم تدشينه في مايو من العام الماضي والذي لاقى ترحيباً كبيراً من قبل المشتركين.. مضيفاً إلى أنه وخلال الأيام القادمة سيتم تدشين مشروع نظام الدفع المسبق (ب) في إطار المنطقة الثانية شرق الستين.

ونوه إلى مزايا هذا النظام والمتمثلة في تقليل التكلفة التشغيلية من إصدار فواتير ومتابعة التحصيل وغير ذلك وكذلك إلغاء ظاهرة تراكم المديونية وتخفيضها في نفس الوقت، والعمل على تحسين العلاقة بين المشتركين والمؤسسة.

من جانبه أكد المهندس فضل قرحش مدير مشروع نظام الدفع المسبق (ب) أن تكلفة المشروع تبلغ ٥٥٠ ألف دولار بتمويل حكومي وقد بدأت الإجراءات الأولية للمشروع من عمل مسوحات كاملة لمنطقة المشروع وتجهيز الأجهزة الخاصة بالمشروع.. وأضاف نحن الآن بصدد البدء بتدشين المشروع خلال الأيام القادمة.. مشيراً إلى أن المشروع سيقوم بربط أكثر من خمسة آلاف مشترك بنظام الدفع المسبق في مناطق المشروع المحددة في حي النهضة والمدينة الليبية بجوار التلفزيون ومدينة صوفان.. من جانبهم قام كل من هاشم عبدالمعطي المدير العام للمجموعة اليمنية للتجارة والاستثمار ومعتصم الشيخ مسؤول الدفع المسبق في المؤسسة القومية للكهرباء في السودان باستعراض طبيعة نظام الدفع المسبق المستخدم في قطاع الكهرباء وكيفية عمله.. وتطرقوا خلال حديثهم إلى ميزات نظام الدفع المسبق والتي يلمسها المواطن والمؤسسة على حد سواء.. فلهذا النظام دور في تقليل الفاقد وتخفيض الديونية وإلغاء ظاهرة تراكم الديونيات التي تعاني منها المؤسسات، كما يسهم في ترشيد الطاقة من قبل المشتركين.

مشيرين إلى أن هذا النظام لاتقتصر أهميته على الإدارة المالية فقط ولكنه يتميز بمرونته بحيث يمكن للكوادر التي تستخدمه من المبرمجين وغيرهم تطويره بما يتناسب مع احتياجات المؤسسة ونظامها وغيرها من الميزات الأخرى.حضر الندوة عدد من المسؤولين في المؤسسة العامة للكهرباء وكوادرها حيث تخللها نقاشات واستفسارات حول النظام.

دراسة: ارتفاع معدل التضخم ساهم في تدني متوسط معدل نمو الدخل القومي

■ «خاص/ الثورة

أظهرت دراسة حديثة أن ارتفاع معدل التضخم قد ساهم في تدني متوسط معدل نمو الدخل القومي المناخ الحقيقي، حيث لم يتجاوز ١,٧٣٪ في ظل معدل نمو للسكان ٣٪، وهذا ما يعني تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي من ١٦٧,٥٣٠ ريالاً عام ٢٠٠٥ إلى ١٥٧,٢٠٠ ريال عام ٢٠١٠، بنسبة كلية ٦,٢٪، ومعدل سنوي متوسط ١,٢٦٪.

وأشارت إلى أن الخطة المعدلة استهدفت تحقيق نمو سنوي متوسط في نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي ٢٪. ومما يزيد من حدة وطأة تراجع مستوى المعيشة هو استمرار التراجع في مستوى عدم العدالة في توزيع مستوى الدخل والثروة في المجتمع، وهذا ما تعكسه مؤشرات ارتفاع نسبة الفقر العام إلى نحو ٤٣٪، وزيادة حدة التفاوت بين الفئات الاجتماعية وبين الحضر والريف.

أوبك تخفض توقعات النمو على الطلب العالمي

أسعار النفط تتجاوز ١٠٥ دولارات للبرميل

الثورة/ متابعات

انتعشت أسعار النفط خلال معاملات أمس الثلاثاء بموازاة مكاسب في أسواق الاسهم، تزامناً مع قول محللين إن المستثمرين يأملون في إشارات من مجلس الاحتياطي الاتحادي (المركزي الامريكي) بأنه قد يتخذ خطوات لتعزيز الاقتصاد.

وخلال معاملات أمس، ارتفع خام برنت ١,٥١ دولار الى ١٠٥,٣١ دولار للبرميل بعدما لامس أعلى مستوى للجلسة عندما سجل ١٠٥,٩٥ دولار. وارتفع الخام الامريكي دولاراً واحداً الى ٨٢,٣١ دولار بعد أن صعد الى ٨٣,٠٥ دولار.

ومن غير المتوقع أن يطلب البنك المركزي الامريكي برنامجاً ضخماً جديداً لدعم أسعار الاصول، لكن المحللين قالوا إن الاصول عالية المخاطر استفادت من آمال بأن يشير البنك الى بعض الدعم.

وفي السياق نفسه، خفضت منظمة أوبك توقعها لنمو الطلب العالمي على النفط هذا العام مع تأثر الاستهلاك في الدول المتقدمة بتدهور التوقعات الاقتصادية وارتفاع الاسعار.

وقالت أوبك في تقرير شهري إن انتاج المنطقة ارتفع الى أكثر من ٣٠ مليون برميل يومياً، وهي زيادة تأتي في وقت تتدهور فيه التوقعات الاقتصادية.

وقال التقرير "الغيوم القاتمة التي تخيم على الاقتصاد تؤثر على اتجاه السوق.. احتمال استمرار التدهور في استقرار السوق يتطلب مزيداً من اليقظة ومتابعة التطورات في الاشهر المقبلة عن كثب". وذكرت أوبك في التقرير أن الطلب العالمي على النفط سيزيد بواقع ١,٢١ مليون برميل يومياً في ٢٠١١، وهي زيادة أقل من المتوقعة الشهر الماضي بمقدار ١٥٠ ألف برميل يومياً.

وخفضت أوبك توقعها لنمو الطلب في العام المقبل بواقع ٢٠ ألف برميل يومياً فقط الى ١,٣٠ مليون برميل يومياً